العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي: فرص جديدة في النظام الإقليمي المتغير

محيي الدين أتامان وكولشاه نسليهان أق قايا

ملخص

تحسنت العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي، ولا سيّما في الآونة الأخيرة. وبالتوازي مع مبادئ جديدة لسياستها الخارجية قرّرت تركيا تحويل الصداقات التاريخية مع دول الخليج إلى شراكات إستراتيجية؛ لتحقيق المنافع المتبادلة لكلا الجانبين. ومن أجل دراسة الظروف التي وفّرت إطارًا للشراكة، ولتحليلِ الوضع الراهن لعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا- تتناول هذه الدراسة العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي تحت تأثير الانتفاضات العربية بالتركيز على الأوضاع في مصر، وبخاصة بعد أحداث 3 يوليو 2013 التي كانت بمثابة نقطة تحول في مواجهة التحدّيات الناشئة حديثًا في ظل الخطوط العريضة للسياسة الإقليمية الجديدة.

Relations between Turkey and the Gulf Cooperation Council: the new opportunities for a shift in the regional system

Muhittin Ataman and Neslihan Ak Kaya

ABSTRACT

Relations between Turkey and the GCC states during the last decade and particularly after the Arab uprisings have improved significantly. In parallel with its new foreign policy principles, Turkey decided to transform its historical friendships with the Gulf countries into strategic partnerships, to bring mutual advantages for both sides. In order to examine the conditions that provided the framework for partnerships and analyse the current status of the GCC relations with Turkey, this study examines Turkey-GCC relations under the influence of the Arab uprisings by underlining the military coup in Egypt on July 3, 2013 as a turning point for newly emerging challenges, and outline the new regional politics.

رؤية تركية
2015 - 15
65 - 35

أُنشِئ مجلس التعاون الخليجي بعد استقلال دوله عن المملكة المتحدة. ودول المجلس هي: السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. ولأسباب إستراتيجية واقتصادية قُسمت هذه الدول إلى دويلات صغيرة. ومنذ إنشاء هذا المجلس أصبحت دول الخليج في طليعة الاقتصاد والسياسة العالمية، لامتلاكها موارد النفط والغاز. ومن المهمّ ملاحظة أن السياسات الخارجية للدول الست كانت متشابهة بسبب تشابه الوضع الجغرافي، والأنظمة السياسية والموارد الاقتصادية والبنية الاجتماعية. بصفة عامة، تعتمد دول الخليج على القوى العالمية: الولايات المتحدة وبريطانيا، في الشؤون الداخلية والخارجية على حد سواء، ولاسيّما في مجال الأمن والدفاع. لكن بعد أن شهد النظام العالمي والسياسة الإقليمية تحولات شهدت أيضًا السياسات الخارجية لدول الخليج تغييرات خصوصًا في القرن الحادي والعشرين.

غيرت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ميزان القوى العالمي بشكل كبير، وأثرت في توازن القوى في المنطقة. كذلك أجبرت الثورات العربية دول الخليج على إعادة هيكلة سياساتها الخارجية، منذ أن بدأ ميزان القوى الإقليمي في التحول ضدهم. لقد حاولت هذه الدول حماية الوضع الراهن من خلال تنفيذ إصلاحات مؤقتة لمواجهة أي تهديد لأنظمتهم. وتطلبت هذه الإستراتيجية الجديدة إحداث تغييرات في الداخل وفي السياسات الخارجية. ومع ذلك، واصلت الأنظمة السياسية الملكية حكمها.

وعلى الرغم من تعدد أنواع النظم والسياسات الخارجية الموجهة أيديولوجيًّا، تحسنت العلاقات بشكل ملحوظ بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي، وبخاصة بعد الثورات العربية. وبالتوازي مع مبدأ "تصفير المشكلات مع الجيران" في السياسة الخارجية التركية الجديدة، والدبلوماسية المؤيدة للتعاون مع دول المنطقة [1]– قررت تركيا تحويل الصداقات التاريخية مع دول الخليج إلى شراكات إستراتيجية؛ لتحقيق المصالح المشتركة للجانبين. لكن نظرًا للاختلافات بين أدوات السياسات الخارجية وأهداف كلا الجانبين، كان هناك العديد من التحديات أمام هذه الشراكة. وفي هذا الصدد، أصبحت ردود أفعال دول الخليج تجاه الأحداث التي وقعت في مصر عقب الثلاثين من يونيو نقطة تحول فيما يتعلق بحدود تلك الشراكة.

من أجل دراسة الظروف التي رسمت إطارًا للشراكات، ومن أجل تحليل الوضع الراهن للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، سيتناول التحليل دراسة العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل تأثير الثورات العربية بالتركيز على الأحداث في مصر بعد 30 يونيو 2013، واعتبارها نقطة تحول لمواجهة التحديات الحالية، وسيتم تناول الخطوط العريضة للسياسة الإقليمية الجديدة. وستوضح الخاتمة الأسباب الرئيسة وراء الحاجة إلى شراكة جديدة بين الجانبين، وستلقي الضوء على مستقبل العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

حرصت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي على انتهاج سياسات الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، إلا أن مواقفهما تجاه الثورات كانت مختلفة تمامًا

العلاقات بين تركيا ودول الخليج بعد الثورات العربية

في أعقاب الثورات العربية، وتغير ميزان القوى في المنطقة، تغير اتجاه العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا ودول الخليج بشكل ملحوظ. وقد أعاد الجانبان تعريف العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف وفقًا للتطورات الجديدة في المنطقة. ومن الممكن القول إن الوضع الجديد كان له أثر إيجابي في العلاقات الخليجية التركية، ولاسيّما بعد اندلاع الأزمة السورية، التي تبلورت في التنافس بين تركيا وإيران. في الوقت نفسه تعززت علاقات التعاون بين تركيا من جهة والمملكة العربية السعودية وقطر من جهة أخرى للوقوف معًا ضد المدّ الشيعي في منطقة الشرق الأوسط. وكان هناك عاملان في غاية الأهمية ساعدا كلا الجانبين على التعاون بشكل وثيق: العامل الأول هو الأزمة السورية، وهي الحالة الأكثر إشكالية وفوضوية في الثورات العربية. والثاني هو إيران، التي تعدّ منافسًا اقليميًّا لتركيا، وتهديدًا لأمن دول الخليج. فكما ذكرنا سابقًا تُعدّ إيران تهديدًا للأمن الداخلي والخارجي لدول الخليج.

أثّرت الأحداث في مصر بعد 30 يونيو في هذه الشراكة الناشئة. فمن الممكن أن نقول إن المواقف المتخذة تجاه الأحداث في مصر أظهرت بوضوح الاختلافات بين الجانبين، وحدود هذه الشراكة. المنطقة التي تريد تركيا ودول الخليج رؤيتها في المستقبل القريب تختلف عن بعضها بعضًا. ومن ثَمّ من الضروري تحليل العلاقات بين دول الخليج وتركيا خلال الربيع العربي، وتقسيمها إلى فترتين: ما قبل الأحداث التي شهدتها مصر، وما بعدها.

العلاقات السياسية

من المهمّ ملاحظة أن تركيا ودولًا خليجية غيّرت من مواقفها خلال الثورات العربية. ويُلحَظ منذ بداية الانتفاضات أنّ تركيا ودول الخليج دعمَت التغيير في البلدان التي طالبت شعوبها بالتغيير السياسي. ووقفت بعد سقوط الأنظمة القديمة إلى جانب الثوار سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا في بعض الأحيان. ومع ذلك، أكدت أيضًا أهمية منع وقوع الفوضى في المنطقة، ودعت إلى التغيير التدريجي فيها. ولم يكن وصول الجماعات السياسية الجديدة وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة موضع ترحيب من تركيا أو دول الخليج، ولكن بدرجات متفاوتة.

وبينما حرصت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي على انتهاج سياسات الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، إلا أن مواقفهما تجاه الثورات كانت مختلفة تمامًا. فقد حاولت دول الخليج منع وصول موجة الانتفاضات العربية إليها وتهديد الأنظمة الملكية فيها. أما تركيا فقد أكّدت ضرورة تلبية المطالب الشعبية بإجراء إصلاحات سياسية، وإعادة هيكلة النظام السياسي الإقليمي وجعله أكثر تشاركية... ولذلك، فمن الممكن الادعاء بأن دول الخليج دعمت الوضع الراهن، في حين أن تركيا دعمت التغيير لصالح جميع الشعوب المظلومة والمهمّشة، وكذلك طالبت بإجراء إصلاحات سياسية وتنمية ديمقراطية في دول المنطقة كافة من دون حدوث فوضى. من ناحية أخرى، تقاوم دول الخليج أي تغيير هيكلي إقليمي، ويتضح ذلك في الحالة المصرية، حيث كان للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة موقف مختلف عن موقف تركيا تجاه الأحداث في مصر.

أصبحت الأزمة السورية القضية الإقليمية الأهم لتركيا ودول الخليج بالرغم من اختلاف وجهات نظر كلٍ منها. حتى الآن، يدعم الطرفان المعارضة السورية لأسباب مختلفة. بل حتى دول الخليج نفسها، لديها أسباب يختلف بعضها عن بعض في دعم المعارضة السورية

هذه الآراء المتباينة وضعت حدودًا للعلاقات بين دول الخليج وتركيا. لكن دول الخليج سعت إلى تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا باعتبارها إحدى وسائل الحفاظ على الاستقرار الداخلي و"الإقليمي". في الواقع، يمكن القول إن كلا الجانبين ركّزا بشكل كبير على تحسين العلاقات الاقتصادية. على سبيل المثال، عقد الجانبان ندوات اقتصادية متكررة من أجل زيادة حجم التجارة الثنائية. وقاد توثيق العلاقات الاقتصادية إلى تخفيف

شروط الحصول على التأشيرات، وبدأت رؤوس الأموال الخليجية تتدفق كاستثمارات في السوق التركي الذي أصبح مستقرًا وآمنًا. لذلك، في حين أن المصالح السياسية بين الجانبين في المنطقة لا تتداخل إلى حد كبير، إلا أن المصالح الاقتصادية المشتركة أدت إلى التقارب بين تركيا ودول الخليج، ولاسيّما السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة.

ثم أصبحت الأزمة السورية القضية الإقليمية الأهم لتركيا ودول الخليج بالرغم من اختلاف وجهات نظر كلّ منها. حتى الآن، يدعم الطرفان المعارضة السورية لأسباب مختلفة. بل حتى دول الخليج نفسها، لديها أسباب يختلف بعضها عن بعض في دعم المعارضة السورية. المملكة العربية السعودية والبحرين، على سبيل المثال، تقفان في مواجهة إيران والنظام (الشيعي) في سوريا. ومن ثَمّ فإنهما تدعمان الثورة السورية من أجل منع إقامة هلال شيعي يؤدي إلى فرض الهيمنة الإيرانية. وتدعم دول الخليج جهود تركيا لتغيير النظام في سوريا؛ لأنها الدولة الوحيدة التي يمكن أن تحقق التوازن مع طموحات إيران الإقليمية من خلال اقتصادها الذي يتطور بسرعة، وغالبية سكانها من السُّنّة. وقد أكد وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل خلال كلمته التي ألقاها في اجتماع الحوار الإستراتيجي الرفيع المستوى لوزراء خارجية تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي- أن تركيا "لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى". وبعد إخفاق مجلس الأمن الدولي في حل الأزمة السورية في ظل الفيتو الروسي والصيني ضد التدخل العسكري للأمم المتحدة، بدأت تركيا ودول الخليج في البحث عن حل إقليمي. عدَّ الطرفان الأزمة السورية القضية الأكثر خطورة التي يمكن أن تهدد الأمن الإقليمي والاستقرار والرخاء. ومن المهم ذكر أن المملكة العربية السعودية لم تحضر الاجتماع الذي عقده الرئيس المصري السابق محمد مرسي حول سوريا في سبتمبر 2012، والتي دعيت إليه كذلك تركيا، وإيران. وهذا يدل على أن تركيا ودول الخليج، ولاسيّما المملكة العربية السعودية، لديها رؤى مختلفة بينما الغاية واحدة.

وفي الوقت الذي تختلف فيه عُمان وقطر عن المملكة العربية السعودية والبحرين؛ إلا أنهما لا يلجآن إلى الخطاب المعادي لإيران. دبلوماسيًّا، أصبحت قطر الدولة الأكثر نشاطًا خلال الثورات العربية، وتعاونت مع تركيا لانتهاجهما سياسات خارجية متماثلة تجاه الثورات. قامت الدولتان بوساطة في حل المشكلات الإقليمية قبل الثورات. ودعمت تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية المعارضة السورية دبلوماسيًّا واقتصاديًّا وحتى عسكريًّا. ومع ذلك، لا يوجد إجماع بينها حول مرحلة سوريا ما بعد الأسد، لأن كل دولة لديها رؤية إقليمية مختلفة. على سبيل المثال، وطدت تركيا علاقاتها مع الإخوان المسلمين، في حين أن المملكة العربية السعودية تعمل بشكل وثيق مع الجماعات السلفية. فلو فاز الإخوان في سوريا بعد فوزهم بالانتخابات في تونس ومصر، فإن موازين القوى في المنطقة سوف تتأثر بشكل كبير. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى أن نضع في الاعتبار أن دول الخليج، باستثناء قطر، لا تدعم جماعة الإخوان المسلمين.

بل على العكس تمامًا، صنفت السعودية والإمارات هذه الجماعة منظمة إرهابية. إن تصنيف الإخوان منظمة إرهابية يعد عقبة أخرى أمام الشراكة بين تركيا والخليج.

العلاقات الاقتصادية

أدت الثورات العربية إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط. وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت تركيا إحدى الدول التي حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وحافظت على الاستقرار السياسي. ودول الخليج أيضًا حافظت بنجاح على الاستقرار الاقتصادي والسياسي. لذا ليس من الغريب أن تبدأ تركيا ودول الخليج العمل معًا لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية. فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، فتحت السوق التركية أمام دول الخليج. ونتيجة للتعاون الاقتصادي الوثيق، بدأ الجانبان بتطوير شراكة متعددة الأبعاد على المستوى السياسي والتعليمي، والسياحي أيضًا.

ومن نتائج الأزمة المالية العالمية، تدفق رؤوس الأموال الخليجية إلى السوق التركية، وفوز الشركات التركية بالعديد من المناقصات والعديد من المشاريع الاقتصادية الكبيرة في دول الخليج. ومن أجل زيادة حجم التجارة الثنائية بدأت مفاوضات لرفع القيود عن التأشيرات، وجاء مشروع سكة حديد الحجاز، الذي يهدف إلى ربط دول الخليج وتركيا، إلى الصدارة. ونتيجة لهذه التطورات الاقتصادية ازداد حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى 12 مليار دولار في 2011، بينما كان حجمه 1.5 مليار دولار في عام 2002.[3] وارتفعت أيضًا أعداد مراكز التسوق التي فتحها رجال الأعمال الأتراك في الخليج، وتجاوزت الـ 100 مركز.

وانعقد منتدى الأعمال المشترك لتركيا ودول ومجلس التعاون الخليجي في فبراير 2012، وحضره رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان واتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا. تبادل الطرفان وجهات النظر خلال هذا اللقاء حول قضايا مهمّة، مثل زيادة التجارة والاستثمار، وتحسين بيئة الاستثمار، وتسهيل التعاون بين سيدات الأعمال في كلا الجانبين.

القضايا السياسية الإقليمية الجديدة

في الوقت الحاضر، من الصعب استخلاص أي استنتاج قاطع بشأن ما يسمى بالربيع العربي والثورات/ التحولات. ومع ذلك، من الواضح أن لهذه العملية تداعيات كبيرة على العلاقات والهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية في الحاضر والمستقبل. لأن هذه الحركات الشعبية يقودها الشباب العربي والشعوب العربية؛ وهذا بدوره يقودنا إلى استنتاج مفاده أن بعض البلدان ستفوز بالمزيد وسيخسر بعضها الآخر. لذا يتوقع كثير من المراقبين حدوث أزمات سياسية واقتصادية جديدة في الشرق الأوسط، لأنها المنطقة التي يسودها حالة من عدم الاستقرار. لهذا السبب، فإن سياسات دول الخليج تجاه مثل هذه الأزمات في غاية الأهمية.

أثرت الانتفاضات العربية بشكل إيجابي في السياسات القصيرة الأمد لدول الخليج، ولكن كان لها أثر سلبي في المجال الأمني. فقد خلقت الثورات أو حفزت نوعين من التهديدات الأمنية. أولًا، أدخلت بعض المفاهيم الاجتماعية والسياسية الجديدة، مثل العدالة الاجتماعية، ومطالب الشباب، والتوزيع السكاني غير المتوازن، والبطالة، والتحول الديمقراطي، وإدراج الإصلاح على جدول أعمال السياسة الداخلية لدول الخليج. وعلى الرغم من أن هذا الوضع ليس تهديدًا لملوك الخليج على المدى القصير، إلا أن زيادة المطالب العامة والسياسية، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم، وتزايد أعداد السكان المهاجرين تعدّ تهديدات محتملة. ثانيًا، يُقال إن دول الخليج وإيران تنتهج سياسات طائفية من أجل تأمين الهيمنة على منطقة الخليج من خلال استغلال البيئة الأمنية غير المستقرة. وعلى الرغم من توصل الغرب إلى اتفاق مع إيران بشأن القضية النووية، إلا أن المسألة الطائفية ستستمر؛ لأنها مشكلة سياسية لم تُحَلّ. وتُعدّ البحرين واليمن من الأمثلة الواضحة على مشكلة الطائفية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، لدى بعض دول الخليج –مثل الإمارات العربية المتحدة– مشكلات حدودية مع إيران، بينما تمتنع دول مثل عُمان وقطر عن المواجهة العلنية مع إيران. ومع ذلك فإن تأسيس مجلس التعاون الخليجي بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران مباشرة، لمواجهة تهديد طهران المحتمل، يزيد من احتمال وتوقّع أن يستمر هذا التوتر[4].

لا يمكن إنكار أن مواقف بعض البلدان سوف تتغير على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فعلى الرغم من أن بعض دول الخليج لديها نهج مماثل تجاه الانتفاضات، إلا أن هناك اختلافات؛ مثلًا بين قطر والمملكة العربية السعودية. فبينما تتبع المملكة العربية السعودية نهجًا أكثر تحفظًا، فقد اتبعت قطر موقفًا مغايرًا تجاه التطورات الإقليمية الأخيرة. وبينما تدعم المملكة العربية السعودية الحركات الدينية السلفية فقط، والتي تقف بقوة ضد إيران من الناحية السياسية، تدعم قطر القوى المحافظة، وتنتهج سياسة خارجية أكثر شمولية.

أثرت الانتفاضات العربية بشكل إيجابي في السياسات القصيرة الأمد لدول الخليج، ولكن كان لها أثر سلبي في المجال الأمني

وكما هو واضح من ردود الأفعال تجاه الأحداث في مصر، يبدو أن تغير المواقف الإقليمية لدول الخليج أمر لا مفر منه. وكذلك تطوير العلاقات الثنائية مع قطر والولايات المتحدة. وإن ظهور قطر ممثلًا إقليميًّا بديلًا عن المملكة العربية السعودية يمكن اعتباره مؤشرًا على هذا التغيير في السياسة. وعلى الرغم من أن السعودية لا تزال حليفًا رئيسًا للولايات المتحدة، إلا أن قطر تبدو حليفًا إقليميًّا جديدًا أيضًا. يرى بعض المراقبين السياسيين أن قطر بدأت تحلّ

محّل المملكة العربية السعودية في حسابات القوة الأمريكية. وجاء نقلُ الولايات المتحدة إحدى قواعدها من السعودية إلى قطر مؤشرًا مهمًّا على هذا التغيير. من ناحية أخرى، تريد المملكة العربية السعودية أن تصبح قائدة للعالم العربي بالاستفادة من الاضطرابات السياسية في مصر والعراق وسوريا، ومن قوتها الاقتصادية. على سبيل المثال، أخذت السعودية المبادرات على أنها دولة رائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وحاولت تغيير اتجاه الثورات العربية لصالح الأنظمة الملكية.

وتحت قيادة الرياض، وسّع مجلس التعاون الخليجي منطقة نفوذه من خلال دعم ملِكَي المغرب والأردن. إلى جانب ذلك، زادت دول مجلس التعاون الخليجي من أنشطتها في محاولة لتكون الممثل الإقليمي الأكثر تأثيرًا. ومع ذلك، فإن بعض دول الخليج مثل قطر لا تدعم المبادرة السعودية لجعل دول مجلس التعاون الخليجي اتحادًا سياسيًّا بقيادتها. أما عُمان، الدولة التي تتبع سياسة خارجية براغماتية لا أيديولوجية فتعارض أيضًا بقوة الاتحاد الخليجي الذي تقترحه السعودية، بسبب فهمها متعدد الأبعاد للسياسة الخارجية، وعلاقتها الخاصة مع إيران[5] . فعُمان أشد دول مجلس التعاون الخليجي، معارضة للاقتراح السعودي بشأن الاتحاد الخليجي، لأن لديها تقليدًا طويلًا من الاستقلال، وتدعم التقارب بين الولايات المتحدة وإيران [6].

كانت دول مجلس التعاون الأكثر تأثيرًا في صدور القرارات السياسية المهمّة عن جامعة الدول العربية، في الوقت الذي انشغلت

في الوقت الذي سعت فيه دول الخليج لتصبح قوى فاعلة في "الشرق الأوسط الجديد"، اتضح أنها لا تأخذ بعين الاعتبار وجود جهات عالمية أخرى غير الولايات المتحدة، مثل الصين وروسيا

فيه دول عربية مؤثرة مثل مصر والعراق بقضاياها الداخلية، ودول عربية أخرى لا تملك الوسائل الاقتصادية أو السياسية، واستفادت دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الوضع، وأصبحت أكثر نشاطًا في جامعة الدول العربية. لكن من الواضح أنه إذا استطاعت مصر التعافي سريعًا، فإنها ستكون المرشح الأوفر حظًّا لأن تصبح قوة إقليمية. إلى جانب ذلك، فإن احتمال تحول تونس وليبيا إلى الاستقرار السياسي بنجاح يقلّل أيضًا من أهمية دول الخليج[7] . ومع ذلك، لم تحقق أيٌّ مما يسمى بدول الربيع العربي التغيير السياسي الناجح؛ على العكس من ذلك، فإن لديها مشكلات سياسية واقتصادية، وأمنية خطيرة.

وكان من السهل على دول الخليج السيطرة على الاضطرابات الداخلية؛ بسبب قلة تعداد السكان، وامتلاكها موارد اقتصادية هائلة[8] . وقد اتخذت هذه الدول العديد من التدابير لتحقيق المطالب الاقتصادية لشعوبها، ولكن لم تفعل شيئًا يذكر لتحقيق المطالب الثقافية والاجتماعية والسياسية. وحتى الآن، تحاول دول الخليج استرضاء المطالب الشعبية من خلال توسيع الفرص الاقتصادية. لكن

شعوبها تطالب بالمزيد من الحقوق السياسية والثقافية، فضلاً عن الرفاهية الاقتصادية. ولذلك، فإن دول الخليج تحتاج إلى إدخال حزم إصلاحية جديدة، أكثر شمولية.

وفي الوقت الذي سعت فيه دول الخليج لتصبح قوى فاعلة في "الشرق الأوسط الجديد"، اتضح أنها لا تأخذ بعين الاعتبار وجود جهات عالمية أخرى غير الولايات المتحدة، مثل الصين وروسيا. فبعد أن نقلت الولايات المتحدة بعض قواعدها العسكرية من دول الخليج بعد انسحابها من العراق، استمرت في دعم دول الخليج وتسليحها. ومع ذلك، يعتقد أن العلاقات القائمة بين دول الخليج والدول الغربية ليست كافية من أجل السلام الإقليمي الدائم. وفي الوقت نفسه، فإن انحياز دول الخليج للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية يعد عقبة أمام تغيير الطابع الاستبدادي لهذه البلدان. وسوف يضطر ملوك الخليج إلى تقليل اعتمادهم على الغرب من أجل خلق مجتمعات منفتحة وديمقراطية. ومع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ أن الاعتماد على الغرب ليس هو السبب الوحيد للهيكل غير الديمقراطي في هذه الدول.

مستقبل العلاقات بين دول المجلس وتركيا: الحاجة إلى شراكة جديدة [9]

مستقبل العلاقات الثنائية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي يرتبط إلى حد كبير بعملية التغيير في المنطقة. وبخاصة التحديات السياسية والأمنية في مصر واليمن، وظهور تنظيم داعش... وأيضًا التوقيع على اتفاقية التعاون النووي بين إيران والغرب جعل الخليج ينشط في القضايا

الإقليمية. وقد أظهرت هذه الظروف أن دول الخليج وتركيا تعتمد بشكل متبادل على بعضهما في تحقيق الاستقرار وتطبيع المنطقة. لذا فإن الوضع الإقليمي المتغير يجعل فرص الشراكة ممكن التنفيذ. أما تركيا فتحتاج لتحقيق أهدافها الإقليمية إلى تطوير علاقاتها مع دول الخليج التي هي جزيرة الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط الذي يعاني حالة من الاضطراب. وبفضل القرب الجغرافي لمنطقة الخليج، تُعدّ تركيا الشريك الأفضل سياسيًّا واقتصاديًّا لدول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة.

هناك مصالح متبادلة من تطوير العلاقات والترابط بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي. ففي حين أن دول الخليج في حاجة إلى قوة موازنة للحفاظ على أنظمتها السياسية، تحتاج تركيا إلى تطوير علاقاتها مع دول مستقرة من أجل زيادة نفوذها الإقليمي، وأيضًا لإيجاد أسواق لاقتصادها المتنامي. ومن الواضح أنه من دون علاقات إيجابية ودائمة مع السعودية وقطر والإمارات، فإن تركيا لا يمكنها أن تكون قوة إقليمية فعّالة ولاعبًا مؤثِّرًا يغيّر قواعد اللعبة في المنطقة، كما لا يمكنها توسيع علاقاتها الاقتصادية أيضًا. هذا، بطبيعة الحال، ليس لأن هذه الدول هي القوى الإقليمية، بل لأنها دول مهمّة من حيث السياسة والاقتصاد الإقليمي. وحاجة دول الخليج إلى تركيا لا تقلّ أهمية عن حاجة تركيا إلى دول الخليج، ومن السهل سرد بعض أسباب ذلك.

أولًا قبل سقوط نظام صدام حسين في العراق وفي غياب نظام قوي في العالم العربي، بدأت دول الخليج تنظر إلى تركيا على أنها الدولة الوحيدة القادرة على تحقيق التوازن بين إيران، ومنع زعزعة الاستقرار، ومواجهة أي دولة أخرى تهدد أمن بلدان الخليج. وعلاوة على ذلك، بسبب الغزو الأمريكي للعراق والثورات العربية، فقدت العراق ومصر وسوريا قدرتها على تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولم تعد هناك دولة إقليمية قوية لمواجهة التهديدات الإقليمية؛ فازدادت الحاجة إلى دعم تركيا في المنطقة. ومن ثَمَّ أعطت دول مجلس التعاون الخليجي الأولوية لتطوير العلاقات مع تركيا في المجالات الممكنة كافة، وبدأت حوارًا إستراتيجيًّا معها. وكان وصول الملك سلمان إلى السلطة مهمًّا جدًّا في هذا الصدد. فقد كان واضحًا للجميع أن التوتر في العلاقات السعودية التركية اشتدت وتيرته بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها مصر. لكن إزاحة الملك سلمان بندرَ بن سلطان من مجلس الأمن الوطني، والأمير خالد بن بندر من المخابرات السعودية، وخالد التويجري من الديوان الملكي السعودي خفّف ذلك. وهذه الرموز الثلاثة كانت تنتهج نهجًا متشددًا تجاه الجماعات الاسلامية المعتدلة. وقد كانت هذه التغييرات موضع ترحيب من صانعي السياسة الخارجية التركية، ونُظر إليها على أنها خطوة أخرى لتسريع تحسّن العلاقات والعمل معًا من أجل حلّ المشكلات الإقليمية. ودعم تركيا للعملية العسكرية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية دليل آخر على هذا التطور في العلاقات بين البلدين.

ثانيًا، كان لموقع تركيا الجغرافي آثار إيجابية في تطوير العلاقات بين البلدين. فتركيا دولة متوسطية، لذا فهي لا تشكل تهديدًا أمنيًّا مباشرًا لدول الخليج. كما أن أقوى دولة في منطقة الخليج التي هي إيران لديها مشكلات إقليمية مع الدول العربية في الخليج. والمذهب الشيعي إحدى المشكلات المهمّة بينهما. وعلى النقيض، فإن تركيا ليست جارة مباشرة، وساعد هذا على خلق تصور إيجابي عن تركيا. إلى جانب ذلك، فإن دعم تركيا عملية عاصفة الحزم في اليمن، وردّة فعل تركيا تجاه السياسات الطائفية لإيران، وزعزعتها الاستقرار في اليمن- أمر بالغ الأهمية لدول الخليج.

ثالثًا، هناك اعتقاد في جميع دول الخليج أن إيران تتدخل في مشكلاتهم الداخلية، وتنتهج سياسة توسعية تجاه الدول الأخرى في المنطقة بعد الثورة الإسلامية. وعلى الرغم من أن بعض المتابعين يدعي خلاف ذلك، فإن تركيا لا تتبع سياسة طائفية في المنطقة، وتظل محايدة تجاه المشكلات الداخلية لدول الخليج. وتتبع سياسة خارجية مستقلة في المنطقة، وهو السبب الخامس وراء الجهود الخليجية للتقارب معها. كما أن اعتراض تركيا على الغزو الأمريكي للعراق أحد الأمثلة التي توضح أنها تتصرف بشكل مستقل عن الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وعبارته الشهيرة "one minute"؛ إي دقيقة واحدة، وموقفه السياسي في دافوس ضد إسرائيل زاد من شعبيته في الشارع العربي.

وأخيرًا، علاقة تركيا الوثيقة مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وعضويتها في الناتو، والمجلس الأوروبي، ومجموعة الـ20، والمنظمات الإقليمية والعالمية الأخرى- جعلت من السهل حدوث تقارب مع دول الخليج. كما أن الاستقرار السياسي والديمقراطية في تركيا وتطورها أكسباها سمعة جيدة في منطقة الخليج. إلى جانب ذلك، تدرك دول الخليج إمكانية إقامة علاقات ثنائية جديدة أو متعددة الأطراف مع الجهات الأخرى من خلال تركيا.

وعلى الرغم من هذه العوامل التي تشجع دول الخليج على تحسين علاقاتها مع تركيا، فإن لديها أيضًا مخاوف منها، ومن دورها في المنطقة. أولًا، هناك قلق من علاقات تركيا مع إيران. بينما سوريا ولبنان والأردن تتخوف من علاقات تركيا مع إسرائيل. فبالرغم من أن تركيا وإيران تقفان على جبهتين مختلفتين في الأزمة السورية، إلا أنهما لا يمكنهما أن يهملا بعضهما بعضًا في الحسابات الإقليمية، ولن يكونا في خلاف في جميع المجالات. ومن المتوقع أن تعمل تركيا على تطوير علاقات مستقلة بشأن المناطق الفرعية في الشرق الأوسط، مثل شمال إفريقيا، بالإضافة إلى دول المشرق العربي. وفي هذا الصدد، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ترى أنه من الضروري إقامة علاقات دائمة ومستقرة وإستراتيجية مع تركيا.

وفيما يتعلق بالعلاقات السياسية بين تركيا وإيران، فمن الضروري أن نشير إلى أن العلاقات الثنائية بين البلدين ازدادت سوءًا خلال الثورات العربية، وبخاصة على الجبهة السورية. قبل الثورات العربية، كانت تركيا

مـن الأعضاء غـير الدائمـين في مجلس الأمن الـدولي الذيـن صوتـوا ضد فـرض عقوبات على إيران بسـبب مواصلة نشاطات تخصيب اليورانيـوم. إلى جانـب ذلك، لا تـزال إيران المورد الثـاني للغاز الطبيعـي إلى تركيا، وهذا يزيـد مـن تبعيـة تركيـا لإيـران. لقـد أثـرت الأزمة السـورية سـلبًا في العلاقات السياسية بين تركيا وإيران بسـبب الاختلاف السياسي بين الدولتين بشـأن سـوريا وإيجاد حل ممكن للأزمـة. ومع ذلـك، تظـل الأزمة السـورية مفتاحًا لتوازن القوى الإقليمي.

في أغسطس 2015، بعد الاتفاق النووي الإيـراني مـع الغـرب، اكتسـبت التحركات الدبلوماسـية بشأن سـوريا المزيد من الزخم. ويرجـع ذلـك إلى أن هنـاك تقاربًا بـين إيران والولايـات المتحـدة، وهـو مـا يثـير مخاوف السـعودية التـي بـدأت انتهـاج دبلوماسـية موازنـة مـع روسـيا لإظهـار أن آل سـعود يمكنهـم التحـرك ضـد الولايـات المتحـدة. ويَعلَـم جميـع الأطـراف منـذ بدايـة الأزمـة السورية، أن روسـيا تدعم الحكومة السورية والنظـام السـوري، وليـس الأسـد. إذن مـا حصيلة معادلة النهج الدبلوماسي السعودي مع روسـيا، حليفةِ إيران؟ ولمـاذا؟ يمكن أن يقال إن المملكة العربية السـعودية بدأت بعد نوع من الصمت دبلوماسـية سرية مع روسيا وإيران بشـأن الأزمة السـورية. وفيما يلي هذا الحسـاب الدبلومـاسي، يقـال إنـه في مقابـل اليمـن، سـتترك السـعودية سـوريا لإيـران، وسيكون الفوز للطرفين. مقارنة بسوريا، فإن اليمن يمثل أولوية بالنسـبة للمملكة العربية السـعودية ودول الخليـج الأخـرى. ومـن الواضـح أن أي تعاون بين السـعودية وإيران سـيزيح تركيـا من ميـزان القـوى الإقليمي. بالطبع، هناك إمكانية لتحقيق هذا السيناريو. ومـع ذلك، لابـد من الأخـذ بعـين الاعتبار التنافـس التاريخي بين إيران والسـعودية، لذا فـإن أي سـيناريو من دون موافقـة تركيا، لن يكتب له النجاح، ولاسيما بالنسبة للسياسات الطويلة الأمد لكلا الجانبين.

هوامش البحث:

1- الدبلوماسية الإيقاعية هي مفهوم يستخدمه داود أوغلو عند تحليل السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. "الدبلوماسية الايقاعية هي نمط معين من السياسة الخارجية التي تمارسها تركيا. وهو نشاط تكتيكي يستخدم بشكل متناغم الدبلوماسية في مختلف المجالات "انظر مراد ياشيلتاش وعلي بالجي،" A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era:A Conceptual Map،" SAM Papers، No. 7، May 2013، p. 12

2- MFA Turkey، http://www.mfa.gov.tr/no_-72_-17-mart-2011_-bahreyn_de-meydana-gelen-olaylar-hk_.tr.mfa، and http://www.mfa.gov.tr/no_-264_-25-kasim-2011_-bahreyn_de-bagimsiz-arastirma-komisyonu-raporu_nun-yayinlanmasi-hk_.tr.mfa

3- Turkey Offers Gulf 'Perfect Match-up'،" Hürriyet Daily News، February 8، 2012

4- Abdulhaleq Abdullah، "Repercussions of the Arab Spring on GCC States،" ACRPS (May 2012): 23

5- Why is Oman against a Gulf Union?" Al Arabiya News، December 10، 2013

6- Bruce Riedel، "Saudi Arabia Moving Ahead with Gulf Union،" Al Monitor،

December 22، 2013

7- Marc Lynch، "Will the GCC Stay on Top?" Foreign Policy، December 15، 2011

8- نفس المصدر

9- Longer version of these arguments can be found in: Muhittin Ataman and Gülşah Neslihan Akkaya، "Körfez Ülkelerinin Ortadoğu Politikası ve Arap Baharına Bakışları،" SETA Analiz، October 2012.

المصادر والمراجع:

Abdullah، Abdulkhaleq. "Repercussions of the Arab Spring on GCC States." ACRPS، May 2012.

Ataman، Muhittin، and Gülşah Neslihan Akkaya. "Körfez Ülkelerinin Ortadoğu Politikası ve Arap Baharına Bakışları." SETA Analiz، October 2012.

Cleveland، William L. and Martin Bunton. A History of the Modern Middle East. Boulder: Westview Press، 2009.

Colombo، Silvia. "The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach، Patronage and Repression." Working paper 12 /9، Istituto Affari Internazionali، Rome، Italy، March 2012.

Gulf Cooperation Council and Turkey" Hold Talks on Syria." The National، January 28، 2012.

International Reactions to Morsi's" Removal." Al Jazeera، July 4، 2013.

Kamrava، Mehram. "The Arab Spring and Saudi-led Counterrevolution." Foreign Policy Research Institute (Winter 2012).

King Abdullah Congratulates New" Egyptian President." Saudi Embassy، Washington، D.C. July 3، 2013.

Lynch، Marc. "Will the GCC Stay on Top?" Foreign Policy. December 15، 2011.

Neithammer، Katja. "Calm and Squalls: The Small Gulf Monarchies in the Arab Spring." In Protest، Revolt، and the Regime Change in the Arab World ed. Muriel Asseburg (Berlin: Stifting Wissenschaft und Politik، 2012)، 15.

Oktav، Özden Zeynep. "The Gulf States and Iran: A Turkish Perspective." Middle Eastern Policy 18، no. 2 (Summer 2011).

Pinfari، Marco. "Nothing But Failure? The Arab League and the Gulf Cooperation Council as Mediators in the Middle Eastern Conflicts." Working Paper 45، Crisis States Research Center، Development Studies Institute، LSE، London، March 2009.

Riedel، Bruce. "Saudi Arabia Moving Ahead with Gulf Union." Al Monitor. December 22، 2013. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/saudi-arabia-gcc-unity-oman-opposition-king-abdullah.html. Accessed February 7، 2014.

Turkey Offers Gulf 'Perfect Match-up'."" Hürriyet Daily News. February 8، 2012.

Ulrichsen، Kristian. "Gulf Security: Changing Internal and External Dynamics." Working Paper، Kuwait Programme on Development، Governance and Globalisation in the Gulf States، LSE، London، May 2009، 12.

Usta، Emrah. "Nükleer Yakınlaşma Körfez ve Suudilere Ne Getirir?" Yeni Şafak. December 8، 2013.

Why Is Oman against a Gulf Union?"" Al Arabiya News، December 10، 2013. http://english.alarabiya.net/en/perspective/analysis/2013/12/10/Why-did-Oman-refuse-a-Gulf-union-.html. Accessed February 7، 2014.